Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 453-473 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Role of International Cooperation in Strengthening Anti-Corruption Strategies

Assistant lecturer. Ghazwan Khalaf Darwish
Tikrit University – College of Political Science , Ghzwan.k.drwesh@tu.du.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:9 Jan 2026
Accepted: 28 Jan 2026
Published:1 Mar 2026

Keywords: International cooperation, international organizations, anti-corruption, integrity, legal and security systems, challenges

ABSTRACT

This research examines the concept of international cooperation through its linguistic and terminological dimensions, highlighting the key regional organizations and conventions dedicated to combating corruption. It proceeds to analyze the phenomenon of corruption, defining its linguistic, conceptual, and international parameters, while showcasing the strategies adopted by the global community to curb its proliferation—most notably the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) and the OECD Anti-Bribery Convention. Furthermore, the study explores the opportunities and mechanisms for international cooperation in countering corruption, alongside the prominent legal, administrative, technical, and international challenges that impede its effectiveness. Finally, the research discusses the prospects and future of international cooperation in formulating a more efficacious global strategy for anti-corruption, drawing upon past experiences and current developments.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول)، الصفحات:453-473، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

دور التعاون الدولي في دعم استراتيجيات مكافحة الفساد

م.م غزوان خلف درويش
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية ، Ghzwan.k.drwesh@tu.du.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٩ كانون الثاني ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ اذار ٢٠٢٦

الملخص

يستعرض هذا البحث، مفهوم التعاون الدولي في ابعاده اللغوية والاصطلاحية، واهم المنظمات والاتفاقيات الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، ثم ينتقل إلى تحليل مفهوم الفساد ومحدداته اللغوية والاصطلاحية والدولية، **ويعرض** الاستراتيجيات التي تبناها المجتمع الدولي للحد من انتشاره، وخاصة عبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما **يتناول** البحث فرص وآليات التعاون الدولي في مواجهة الفساد، إلى جانب أبرز التحديات القانونية والإدارية والفنية والدولية التي تعيق فعاليته. وفي الختام، يناقش البحث آفاق التعاون الدولي ومستقبله في صياغة استراتيجية عالمية أكثر نجاعة لمكافحة الفساد، بالاستناد إلى التجارب السابقة والتطورات الجارية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، المنظمات الدولية، مكافحة الفساد، النزاهة، الانظمة القانونية والامنية، التحديات.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

يشكل التعاون الدولي أحد أبرز التحولات المعاصرة في بنية العلاقات الدولية، إذ أصبح مبدأً مركزياً في إدارة الشؤون المشتركة بين الدول، خصوصاً في ظل التحديات العابرة للحدود التي لا يمكن مواجهتها بالقدرات الوطنية فقط، ومن بين اهم هذه التحديات تأتي الجرائم الاقتصادية والمالية، وفي مقدمتها الفساد، الذي يمثل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تمس البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعرقل مسارات التنمية والاستقرار، وقد أدى تزايد خطورة هذه الظاهرة إلى تطور غير مسبوق في آليات التعاون الدولي، حيث ظهرت منظومات إقليمية ودولية تسعى إلى وضع أُطر مشتركة للتجريم والوقاية، والردع، مع تطوير آليات المساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون القضائي، والمؤسساتي، والأمني.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في كونه يوفر رؤية متكاملة تساعد صناع القرار والباحثين على فهم آليات التعاون الدولي وتطويرها بما يضمن بناء منظومة عالمية أكثر قوة في مواجهة الفساد.

اشكالية البحث : تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي الآتي: كيف يمكن للتعاون الدولي، بمختلف آلياته القانونية والمؤسسية، أن يسهم بفعالية في مكافحة الفساد؟، ومن هذا التساؤل تتفرع العديد من الاسئلة منها:

1- كيف اسهم التعاون الدولي في معالجة او الحد من الجرائم الاقتصادية والمالية؟
2- ما التحديات القانونية والسياسية والإدارية التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في الحد من مكافحة الفساد؟
3- ما مستقبل مكافحة الفساد في ظل التأطير المؤسسي والتعاون الدولي لذلك؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الأساسية الآتية: إن تعزيز التعاون الدولي، عبر تطوير الأُطر القانونية والمؤسسية وتكامل الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، من شأنه أن يرفع من فعالية مكافحة الفساد ويحدّ من انتشاره، شريطة معالجة التحديات التي تعيق تبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات، واسترداد الأصول.

مناهج البحث: ان الالمام بتفاصيل الدراسة يتطلب اتباع منهجا علميا يتناسب مع الموضوع البحثي لذا اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، لبيان مفهوم الفساد واستراتيجيات مكافحته، وشرح محاور الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة وتحليل نقاط قوتها وضعفها، كما ان البحث يتطلب استقراء مستقبل التعاون الدولي في مكافحة الفساد لذا اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لتوضيح ذلك، وفقا لمشهدين وتدعيم كل منهما بمعطيات (فرص وتحديات) لنجاحه او فشله.

هيكلية البحث: للاجابة على التساؤلات الواردة في الاشكالية واثبات صحة الفرضية سيتم تقسيم البحث على مبحثين: تناول الاول المحددات المفاهيمية للفساد والاستراتيجيات الدولية لمكافحته، اما الثاني فيتناول الفرص والتحديات ومستقبل التعاون الدولي في دعم استراتيجيات مكافحة الفساد.

المبحث الأول

الفساد تحديد المفهوم استراتيجيات مكافحته

ان الولوج بالموضـوع البحثي يتطلب توضـيح المفاهيم الواردة في عنوان البحث لذا سـيتم التطرق في هذا المبحث على المحددات المفاهيمية للفساد واستراتيجيات مكافحته، لذا سيتم تقسيمه الى مطلبين يتناول كل واحد منهما جزءا مفاهيميا.

المطلب الأول

مفهوم الفساد

يعد الفســـاد عائقاً رئيســـاً أمام الجهود الدولية والاقليمية والوطنية، حيث تعاني الكثير من الدول النامية على وجه الخصـوص من ظاهرة انتشـار الفسـاد في مجتمعاتها بشـكل لافت للنظر؛ وذلك بفعل عدم خضـوع السـلطات السـياسـية والإدارية لقوانين واضـحة وضـوابط معلنة تمكن من ممارسـة الرقابة عليها، وغياب مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتفشـي النزعة الفردية في إدارة المؤسـسـات، وعدم وضـوح الرؤية حول إجراءات التعاون والتنسـيق والتكامل بين المؤسـسـات الحكومية بشـأن تقويض ظواهر الفسـاد، والتغاضـي عن معاقبة كبار المسـؤولين المتهمين بالفسـاد، أو سـوء الإدارة واستغلال المنصب، واستخفاف أفراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية.

1. **الفساد لغة** : الفساد في العربية نقيض الصلاح، تقول: فسد، يفسِد، وفَسدَ، فسادا فسودا، فهو فاسدٌ وفَسيد، وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام، واسـتفسـد السـلطان قائده إذا أسـاء إليه حتى اسـتعصـى عليه، والمفسـدة خلاف المصـلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد[1].

وعرفه الراغب الأصفهاني، الفساد من الفعل الثلاثي (ف س د) وهو أصل يدل على الخروج، فالفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيراً، ويضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة[2].

2. **الفساد اصطلاحاً:** ليس للفساد تعريفٌ واحدٌ متفقٌ عليه من الباحثين بسبب الطبيعة المعقدة للفساد، وبالرغم من ذلك هناك بعض التعاريف حازت قبولا كبيراً .

- عرفه القرطبي بقوله "الفساد ضد الإصلاح وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها" [3] .
- وهناك من عرف الفساد بأنه: استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو تحقيق ربح شخصي للشخص نفسه أو لجماعة أو لطبقة ما، وذلك بغض النظر عن نوع الكســب ســواء أكان المكســب مادياً أو معنوياً كتحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية بطريقة يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريعات ومعايير السلوك الأخلاقي[4].

3. **تعريف المنظمات الدولية للفسـاد:** اختلفت تعريفات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتعريف مصـطلح الفسـاد عموما والفسـاد السـياسـي تحديدا ، وتزايد تضـارب الآراء بتزايد الاهتمام بالظاهرة في محاولات جادة لوضـع تعريف جامع لمصطلح الفساد، ومن هذه التعريفات ما يلي:-

أ. يرى **البنك الدولي** أن الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويعد هذا التعريف قاصراً لأنه يرتبط بالوظيفة العامة أو القطاع الوظيفي بإدارات الدولة ويعاب عليه استبعاده القطاع الخاص من أعمال الفساد[5].

ب. **صندوق النقد الدولي** لديه مفهوم خاص للفساد الذي يرى فيه "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، فالفساد وفقا لهذا المفهوم عندما يقوم الموظف العام بطلب أو الحصول على عطية من أجل القيام بواجبات وظيفته أو أن يستعملها بغرض الحصول على نفع خاص له أو لأحد أفراد أسرته أو أقربائه[6].

ت. منظمة الأمم المتحدة : فقد عرفته "بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصلحة الآخرين، فمتى تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على مصالح العامة كان ذلك دليلا على وجود فساد سياسي"[7].

المطلب الثاني

الاستراتيجيات الدولية في مكافحة الفساد

تعبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية عن جدية المجتمع الدولي في التصدي لظاهرة الفساد، وبحثه عن حلول مشتركة فهذه الاتفاقيات والمعاهدات لعبت دورا هاما وبارزا في تدويل قضية الفساد وأخرجتها من الشأن المحلي والوطني إلى المجال الدولي، وعليه سنتطرق إلى الاستراتيجية الأممية و إستراتيجية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة جرائم الفساد.

اولا. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصك الدولي الأكثر شمولا في مجال مكافحة الفساد، فهي توفر للدول النصح والإرشاد اللازمين لدعم النزاهة والشفافية والمساءلة، كونها اتفاقاً أبرم بين (170) بلداً، لترسيخ معايير وسياسات وعمليات وممارسات مشتركة لدعم جهود مناهضة الفساد على المستوى الوطني، كما أنها تيسر التعاون الدولي عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية لإنفاذ القوانين وارساء الآليات التعاونية، فهي الاتفاقية الدولية الوحيدة الملزمة قانونياً في مجال مكافحة الفساد، ونظراً لتنوع جوانبها وأحكامها الإلزامية العديدة، والتوقيع ثم التصديق عليها من قبل معظم دول العالم، فقد جعلها ذلك أداة فريدة، لتمثل استجابة عالمية شاملة لآفة الفساد التي تعاني منها جميع دول العالم[8].

وقد جاء اهتمام الأمم المتحدة بهذه الظاهرة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، وذلك لمعالجة قضايا الممارسات الفاسدة والمدفوعات غير القانونية في معاملات الأعمال التجارية، من خلال مؤتمرات منع الجريمة التي تعقد كل (5) سنوات لمناقشة ظاهرة الفساد بشكل متزايد وخاصة فيما يتعلق بالأشكال الجديدة للنشاط الإجرامي والتخطيط لمنع الجريمة في سياق التنمية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية اتخذت الجمعية العامة جملة من القرارات من أهمها قرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة رقم (4/58) المؤرخ في 31 تشرين الأول 2003 ، والذي اعتمدت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، حيث نظمت الأحكام الواردة فيها كل المراحل المختلفة لمجابهة ظاهرة الفساد[9]. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 كانون الأول 2005 ، وحصلت على الامتثال العالمي تقريباً، حيث صدقت عليها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً، والبالغ عددها(189). نقاط قوة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تتمثل في كونها تمثل اتفاق عالمي وافقت عليها اغلب دول العالم، كما انها تغطي اشكال الفساد المختلفة مثل الرشوة والاختلاس، وتشجع على الوقاية وتحسين الشفافية والنزاهة، وتدعم التعاون الدولي في مجال التحقيق وتسليم المتهمين، وتساعد في استرداد الاموال المنهوبة، اما من ناحية المآخذ على الاتفاقية، فهو يتمثل بانه غير ملزمة بقوة حيث لا توجد عقوبات واضحة على الدول غير الملتزمة، ضعف التنفيذ: احيانا يعتمد على رغبة الدولة، التطبيق غير المتساوي بين الدول ، وخلاصة القول الاتفاقية مهمة ومفيدة لمكافحة الفساد، لكنها ليست كافية وحدها دون تطبيق جدي من الدول[10].

ثانياً. اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة:

تعد الاتفاقية المعروفة أيضـــاً ب (اتفاقية مكافحة رشـــوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية): شـريكاً أســاســياً في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفســاد، وبفضــل جهودها المستمرة تساهم المنظمة في بناء عالم أكثر عدلاً وازدهاراً للجميع.

أبرمت الاتفاقية في 17 كانون الأول 1997 ، وجرى التوقيع عليها من قبل الدول الأعضـــاء في المنظمة، والبالغ عددها (46) دولة، منها (38) دولة عضـــو في منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية، إلى جانب (8) دول من خارج العضـــوية، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 15 شـــباط 1999[11]. وتشـــكل الاتفاقية إطاراً قانونياً ملزماً يهدف إلى تجريم قيام شـــركات الدول الأطراف بتقديم الرشـــوة إلى الموظفين العموميين الأجانب، ولا ســـيما في الدول النامية، وبموجبها تلتزم الدول الأعضـاء بإجراء تعديلات على تشـريعاتها الوطنية بما ينسـجم مع أحكام الاتفاقية، وعلى الرغم من عناصـــر القوة في هذه الاتفاقية الا ان هنالك مآخذ (نقاط ضـــعف) على الاتفاقية منها: على الرغم من وجود قوانين في 46 دولة، إلا أن عدداً قليلاً جداً من الدول (مثل أمريكا وألمانيا وبريطانيا) يقوم فعلياً بملاحقة القضـــايا، كما ان بعض الدول تخشى أن يؤدي التشدد في ملاحقة شركاتها إلى خسارة عقود دولية لصالح شركات من دول ليست طرفاً في الاتفاقية، وكذلك قد تتردد بعض الدول في ملاحقة شركاتها الوطنية الكبرى حمايةً لمصالحها الاقتصادية .

المبحث الثاني

طبيعة التعاون الدولي لمكافحة الفساد واحتمالات المستقبل

بعد بيان المفاهيم الرئيســية (الفســاد واســتراتيجيات مكافحته) في المبحث الاول، لا بد من التطرق الى اليات مكافحة الفســاد في ظل الاســتراتيجيات الدولية لمكافحته ، كما لا بد من التطرق الى ابرز التحديات التي تشــكل عائقا لذلك، مع

استقراء مستقبل التعاون الدولي لمكافحة الفساد، وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث الذي سيقسم الى ثلاث مطالب يتناول كلا منهم احدى التمفصلات المذكورة.

المطلب الأول

آليات التعاون الدولي في استراتيجيات مواجهة الفساد

لكون ظاهرة الفساد تتعدى الحدود لتصل إلى المستوى العالمي احتلت أهمية كبيرة من خلال بلورة مجموعة من الآليات تهدف للقضاء عليها ، وهذا ما سنتناوله من خلال آليات التعاون القضائي والمؤسساتي والتعاون الأمني.

أولاً. آلية التعاون القضائي: في إطار المصلحة المشتركة كانت الدول حريصة من فترة طويلة على عدم إفلات المجرمين من الجزاء، وذلك من خلال اتفاقيات سواء كانت ثنائية أو متعددة، الأطراف والمتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي والذي اتخذ عدة آليات منها تسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الأجنبية والمساعدة القانونية ، ووفقا لما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[12].

ويعرف التعاون القضائي كما يلي: " التعاون القضائي بين الدول يتمثل في مكافحة الجريمة بما فيها الجرائم العابرة للحدود وتتبع مرتكبيها"، ومن أهم وسائل التعاون القضائي الدولي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية ويكون التعاون القضائي بين الدول على أساس اتفاقيات دولية أو تشريعات وطنية لدى الدولة[13]. ومن الامثلة على التعاون القضائي في عام 2015 كُشف عن شبكة واسعة من الفساد والرشوة داخل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، تورّط فيها مسؤولون من عدة دول، حيث كانت الرشاوى تُدفع مقابل منح حقوق بث وتنظيم بطولات، تمحور التحقيق حول تواطؤ مسؤولي هيئات كرة القدم القارية في (اتحاد أمريكا الجنوبية) لكرة القدم واتحاد (منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى والشمالية) القي القبض على رئيس اتحاد كونكاكاف جيفري ويب، الذي كان يشغل أيضًا منصب رئيس اتحاد جزر الكايمان لكرة القدم واخرين، استمر التحقيق عدة سنوات، شكلت قضايا الاعتقالات المشار اليها اعلاه كل من أستراليا، وكولومبيا، وكوستاريكا، وألمانيا، وسويسرا لفتح أو تشديد تحقيقات جنائية منفصلة مع كبار مسؤولي الفيفا بتهمة الفساد[14] .

ثانياً. التعاون المؤسساتي: اهتمت المؤسسات الدولية بشكل عام بالحوكمة الرشيدة والشفافية بسبب الأخطار العديدة التي أضحت عليها ظاهرة الفساد، حيث أصبح في طليعة أجندة العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومن هذه المخاطر ضرورة تكثيف وتعزيز الجهود الدولية لاحتوائها.

ومن امثلة التعاون المؤسساتي قضية شركة "ايرباص" في عام 2020، اذ عملت سلطات إنفاذ القانون في فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الامريكية لسنوات (التنسيق بين المؤسسات القضائية الدولية)، وقد وافقت شركة ايرباص على دفع غرامات قياسية تجاوزت 3.6 مليار يورو لتعليق ملاحقات قضائية تتعلق بتقديم رشاوى لمسؤولين في عدة دول للحصول على عقود طائرات[15]. ومن أجل مجابهة جرائم الفساد نجد أن هناك العديد من المنظمات الدولية التي

كان لها اثر بارز في مكافحة هذه الجرائم ولقد تم تقسيمها إلى منظمات رسمية (حكومية) وأخرى غير رسمية (غير حكومية) ولكن الهدف واحد في الأخير[16]،

ويمكن تناول المنظمات الدولية الرسمية كما يلي:-

1. **البنك الدولي :** يعد البنك الدولي من أكثر الأطراف والجهات الدولية اهتماماً بمسألة توطيد دعائم النزاهة ودعم أعمال التنمية، كونه من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وبالتالي من أكثرها إدراكاً لمخاطر الفساد على التنمية واستدامتها[17].

ويعتمد البنك الدولي على استراتيجية متكاملة لتوسيع نطاق مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، تتجسد من خلال مجموعة آليات رئيسة منها: متابعة ومنع الفساد في المشروعات المموّلة، دعم برامج الإصلاح في الدول النامية، ربط المساعدات والإقراض بمكافحة الفساد، تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الفساد) [18].

2. **صندوق النقد الدولي:** ويعتبر صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح، حيث يؤدي الفساد الى تضخيم تكاليف عملية المشتريات الحكومية، فيقلل بذلك من حجم الانفاق العام ويخفض مستوى جودته، ويمكن كذلك من اختلاس الأموال العامة من خلال المعاملات التي تنفذ خارج الموازنة، كما يؤدي الى تقليل الموارد المتاحة للاستثمار، ويسبب بانخفاض الايرادات العامة، وبالتالي زيادة اعتماد الدول على لاقتراض[19]. ويمكن إدراج دور صندوق النقد الدولي في دعم السياسات العامة وصيانة النزاهة الوطنية وتحفيز التنمية المستدامة عبر[20] (تقديم المشورة في السياسات، تطوير القدرات والمساعدات الفنية، مكافحة

الفساد، تقييم جودة البيانات شفافية المالية العامة، دعم التعاون الدولي، مساعدة الدول في أوقات الأزمات).

3. **منظمة الشفافية الدولية** : وهي "منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، تأسست عام (1993)، كمؤسسة عالمية غير ربحية، ذات نظام هيكلي متكامل ديمقراطي، وهي من منظمات المجتمع المدني العالمية"، تضم (100) فرع محلي مع سكرتارية دولية في برلين/ ألمانيا، وتتمثل مهمتها الأساسية في العمل بكل حرية واصرار على خلق عالم بعيداً وخالياً من الفساد[21].

4. **التعاون الامني لمكافحة الفساد:**

يتمثل التعاون الأمني بشكل خاص في الإنتربول وهي :"منظمة عالمية للشرطة تضم 190 دولة، تأسست في مدينة ليون عام 1923، لها دور أساسي في ضمان التعاون الأمني بين أجهزة الشرطة العالمية وهي ملتزمة بجعل محاربة الفساد إحدى أولوياتها من خلال كلمات الأمين العام للإنتربول حين قال: أنا ملتزم بتحقيق التفوق في مجال الاتصالات واستخدام المعلومات المتعلقة بالشرطة وقد أعطيت الأولوية لأنشطة تبادل المعلومات مثل إيجاد التوقيت المناسب لتبادل المعلومات البوليسية الهامة لمكافحة عدد كبير من الجرائم الخطيرة بما في ذلك الفساد "[22].

المطلب الثاني

تحديات التعاون الدولي في مكافحة الفساد

تعتبر عملية التعاون الدولي من اصعب واعقد العمليات والاجراءات، ومرد ذلك الى الاسباب التي تقف امام تحقيقها من الصـــعوبات والعراقيل، ورغم وجود الآليات والســـبل التي أقرها المجتمع الدولي في انتهاج وإتباع عملية التعاون الدولي، إلا أنها لا تتحقق، وتعترضها بعض الاشكالات ومثالها تعارض المصالح واختلاف الأنظمة القانونية والإجرائية وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وكذلك إشكاليات الإنابة القضائية الدولية، وغيرها من الإجراءات التي قد تستغرق وقتا طويلا وتتطلب إمكانيات لا يمكن لســلطات دولة واحدة امتلاكها ما لم تدعمها جهود الســلطات القانونية في الدول الأخرى[23]. وسنتناول في هذا المطلب التحديات التي تقف حائلا امام التعاون الدولي في مكافحة الفساد، ومنها التحديات القانونية، ثم التحديات الإدارية والفنية، و التحديات ذات الطبيعة الدولية .

أولاً: التحديات ذات الطبيعة القانونية:

تتمثل التحديات القانونية التي تواجه التعاون الدولي في اختلاف الأنظمة القانونية والقضــائية في الولايات القضــائية المختلفة، وهو ما يعني أنه في بعض الحالات لا يعتبر الســلوك المرتكب ممثلا لجريمة في الولاية القضــائية المطلوب منها التعاون مثلا في استرداد الأموال والممتلكات المهربة، إضافة إلى

عدم وجود الطرق القانونية التي يمكن من خلالها متابعة المطالبات بنجاح كوجود حصـــانات وحقوق للأطراف المعنية[24].

ثانياً: التحديات ذات الطبيعة الإدارية والفنية:

هناك جوانب عدة تتعلق بالتعاون الإداري بين الدول مثل تبادل المعلومات وتقديم التقارير والتمثيل المتبادل وغيرها من الأســاليب، إضــافة للترتيبات المتعلقة بشــؤون الموظفين والترتيبات المرتبطة بالاســتفادة من المرافق والخدمات وإمكانية إنشاء مرافق وخدمات مشتركة في مجالات معينة[25].

ثالثا: التحديات ذات الطبيعة الدولية :

تتسم العلاقات الدولية بخاصية بارزة في الطبيعة الاجتماعية وهذه الطبيعة تدفع الدول إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها فهي تعد عاملا مهما وضــروريا للحياة الدولية، وتشــكل وسـيلة فعالة من وسـائل العلاقات السـلمية بين الدول يتم مدارسـها من طرف مؤسـسـات وأشـخاص مؤهلين للقيام بهذا الدور، ودفعت الحاجة المشـتركة للدول إلى إنهاج سـلوك يضمن تحقيق هذه المصلحة فقامت بتبادل التمثيل الدبلوماسي الدائم الحفاظ على المزايا التي تنتج عن هذا التبادل، ورغم الدور الذي تقوم به العلاقات الدبلوماســية في مجال التقارب بين الدول وحل النزاعات القائمة بين الدول، إلا أنها في

بعض الأحيان قد تعترض هذه العلاقات متغيرات تؤثر عليها وعلى المراكز القانونية للبعثات الدبلوماسية وأعضائها[26].ويمكن إجمال أهم الإشكالات الدولية التي تواجه محاربة جرائم الفساد فيما يلي[27]:-

1. التبعية السياسية بحكم ممارسة الدول المتقدمة ضغوطا واضحة على الدول النامية لكي تصبح موالية لها، ومن بين العوامل التي تدل على تبعية هذه الدول النامية المساعدات الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية التي تقدمها الدول الكبرى والمتقدمة لها، والكثير من الاتفاقيات الاقتصادية مشروطة بمقابل معين كبناء قواعد عسكرية أو الحصول على تأييد المواقف سياسية معينة.
2. عدم استقرار الدول والمجتمعات النامية بسبب انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية، وهذه التوترات الأمنية والسياسية تؤثر على مجال التعاون الدولي لمكافحة الفساد.
3. تأثير العلاقات غير الرسمية من عادات وتقاليد وأعراف على الأنظمة السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية الضرورية لأي عملية تعاونية دولية.

المطلب الثالث:

مستقبل التعاون الدولي لمكافحة الفساد

ان قراءة الاليات والتحديات الواردة في المطلبين اعلاه تتوضح الصورة لاستقراء المشهد المستقبلي للتعاون الدولي في مكافحة الفساد لذا ستبين الدراسة مشهدين مستقبليين، بناء على ما تم تناولهُ في مضامين البحث، وهيَ:

اولاً: احتمالات التقدّم (صعود منظومات التعاون الدولي الفعّال):

مثّلت الجهود الدولية المبكرة لمكافحة الفساد قاعدة تأسيسية أصيلة لمسار طويل من التعاون بين الدول، فقد سعت المنظمات الإقليمية والدولية إلى وضع أطر قانونية مشتركة، بهدف تعزيز الشفافية والاسهام في الحد من الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، وفي هذا السياق برزت مجموعة من الاتفاقيات والمؤشرات، فقد شكّلت منعطفاً حقيقياً نحو بناء رؤية جماعية لمواجهة الظاهرة.

حيث تعد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (1996- 1997) أول اتفاقية دولية مكرسة لمعالجة الفساد خطوة محورية باتجاه ترسيخ تعاون عابر للحدود، إذ أرست إطاراً إقليمياً جامعاً للوقاية والتجريم واسترداد الممتلكات، بعد أن قدمت تعريفاً موسعاً لجرائم الفساد مثل الرشوة وغسيل الأموال والإثراء غير المشروع، وقد مثل هذا التطور المبكر مؤشراً واضحاً على تنامي الوعي الدولي بضرورة بناء منظومات مشتركة لمواجهة الفساد، الأمر الذي مهد لمرحلة مستقبلية أكثر تقدماً في آليات التعاون والشفافية ، بينما شهدت دول الاتحاد الأوروبي في عام 1997 تحولاً مهماً في مجال مكافحة الفساد، إذ أكدت قمة وزراء العدل في (ستراسبورغ) ضرورة الإسراع في تنفيذ برنامج شامل للتصدي للفساد، ثم جاء القرار (29/97) ليضع عشرون مبدأ تُلزم الدول بالوقاية والتجريم وتعزيز استقلالية أجهزة التحري ورفع الوعي العام وتشجيع التعاون الدولي، مما جعل هذه مؤشر واضح على تنامي الالتزام الأوروبي ببناء إطار فعال لمواجهة الفساد[28].

تعود ملامح اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفســاد ومكافحته إلى اجتماع (التحالف العالمي من أجل إفريقيا) في (واشــنطن) في العام 1999، الذي ناقش الحاجة إلى إطار تعاوني يواجه الفســاد، من خلال اعتبارهُ عائق فعلي للنزاهة والشــفافية والتنمية في القارة، فقد تحولت توصــيات ذلك الاجتماع إلى صــيغة قانونية متكاملة جرى تثبيتها لاحقاً في اتفاقية (الاتحاد الإفريقي)، إذ مثّلت مؤشر واضح نحو بناء التزام إقليمي ممنهج في مكافحة الفساد[29].

ناهيك عن الاتفاقية (العربية لمكافحة الفســاد) التي أبرمت في (القاهرة) في 21 كانون الأول 2010، فقد جســدت خطوة مهمة في تعزيز التعاون القضــائي بين دول جامعة الدول العربية، مستفيدة من تقارب أنظمتها القانونية وحاجتها إلى إطار مشترك للوقاية من الفساد ومكافحته، بعد أن جاء اعتمادها تأكيداً للالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية المستمدة من الشـريعة الإسـلامية وبمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية ، من خلال تنسـيق الجهود العربية ضـمن منظومة الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الجريمة والفساد، بما يعزز العمل المشترك في مواجهة التحديات العابرة للحدود [30].

ففي نهاية المطاف؛ فإنَ هذه المؤشرات الإقليمية والدولية تظهر إن مسار مكافحة الفساد، اصبح شبكة تعاون عابرة للحدود تتقدم بخطى تدريجية عبر الاتفاقيات الأمريكية والأوروبية والإفريقية والعربية، إذ تشير هذه المبادرات مجتمعة إلى تنامي الوعي العالمي بخطورة الفساد على التنمية والاستقرار وترسيخ الحوكمة الرشيدة، وإلى إدراك متزايد بأن مواجهة الظاهرة تتطلب معايير موحّدة وآليات رقابية مشــتركة وإرادة ســياســية جماعية، ومن ثم تمثل هذه الاتفاقيات مجتمعة قاعدة تراكمية تؤســس لبيئة دولية أكثر اســتعداداً لتطوير اســتراتيجيات مســتقبلية قادرة على الحد من الفســاد وتعزيز النزاهة في إدارة الشأن العام.

ثانيًا: احتمالات التراجع (انحسار التعاون وتنامي شبكات الفساد):

يظهر في هذا السيناريو أحد المسارات السلبية المحتملة التي قد تواجه المنظومات السياسية والإدارية، حين تتراجع مستويات التنسيق المؤسسي وتضعف آليات الرقابة والشفافية، فهذا المسار ينتج عن تراكم اختلالات بنيوية تسمح بتمدّد المصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة وتفكك الروابط المشتركة بين الفاعلين الدوليين، وفي هذا السياق تتسع الفجوة بين المؤسسات والمجتمع ويتصاعد نفوذ المجموعات غير الرسمية التي تستثمر غياب الانسجام الإداري، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسبها الخاصة، الأمر الذي يجعل البيئة العامة أكثر هشاشة وأكثر عرضة للاضطراب وفقدان الثقة.

بالرغم من شمولية اتفاقية (الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) وطابعها الإلزامي وانضمام معظم دول العالم إليها، إلا أن فعاليتها تتراجع في العديد من الدول، ذلكَ ناتج عن ضــعف تطبيق أحكامها عملياً، لان الفجوة بين النصــوص والتنفيذ تبقى واسعة نتيجة قصور الإرادة السياسية وضعف الهيئات الرقابية وعدم تفعيل آليات إنفاذ القانون والتعاون المطلوب، وهكذا تصــبح الاتفاقية إطاراً نظرياً غير مطبق بما يكفي، مما يقلل قدرتها الحقيقية على مواجهة الفســاد والحد من امتداده[31].

فضلًا عن اهتمام الأمم المتحدة بظاهرة الفساد منذ منتصف السبعينات وعقدها مؤتمرات دورية كل (خمس سنوات) لمناقشــة هذه الظاهرة، فإن تلك الجهود كثيراً ما واجهت عراقيل حدّت من فعاليتها، إذ ظل تناول الفســاد في هذه

المؤتمرات أقرب إلى الطابع النظري منه إلى التطبيق العملي، كما أن القرارات الصـادرة ومنها ابرزها القرار (4/58) في العام 2003 الذي اعتمد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســاد، إذ لم تُترجم في الكثير من الدول إلى التزامات تنفيذية حقيقية، مما جعل الفجوة بين الإطار القانوني الدولي ومستوى التطبيق الفعلي واسعة، حيث أسهم في استمرار مظاهر الفساد دون معالجة جذرية[32].

أما اقتصــاديًا، بالرغم من أهمية اتفاقية (منظمة التعاون الاقتصــادي والتنمية لمكافحة رشــوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية)، فإنَ فعاليتها العملية لا تزال محدودة إذ تركز الاتفاقية على نطاق ضـيق من الفسـاد، الذي يتعلق بالرشــوة عبر الحدود متجاهلة أنماطاً أوســع وأكثر تعقيداً من الممارســات الفاســدة داخل الدول، كما أن تفاوت قدرات (الدول 46) الموقعة على تطبيق التزاماتها وضــعف آليات المتابعة والرقابة أديا إلى فجوة واضــحة بين الإطار القانوني الذي أقر عام 1997 ودخوله حيز التنفيذ في 1999، وبين مستوى التنفيذ الفعلي على أرض الواقع مما حد من تأثيرها في تقليص الفساد العالمي[33].

بناءً على كُل ما تم تناولهُ من مؤشرات ومُعطيات، فإننا نُرجح السيناريو الثاني (انحسار التعاون وتنامي شبكات الفساد) لأنهُ يُجسد البُعد الاكثر واقعية في النظام الدولي كبُعد (أنساني – بشري) فمن خلال ملاحظة تقرير مؤشر مُدركات الفساد (CPI) أصدرت (منظمة الشفافية الدولية) تقريرها الذي كشف عن أرقام مقلقة ثبات المؤشر العالمي : ظل المتوسط العالمي لدرجات الفساد ثابتاً عند درجة (43) للعام الثاني عشر على التوالي، مما يشير إلى ان الجهود الدولية أحدثت خرق حقيقي تمثل في تراجع الديمقراطيات، حيث سجلت دول ديمقراطية كبرى (مثل النمسا، فرنسا، وألمانيا) أدنى درجاتها التاريخية، وهو ما يضعف دورها "كقائد" للتعاون الدولي في ملاحقة الأموال المهربة، كما ان أزمة المناخ والتعاون :أشار التقرير إلى أن ضعف التعاون الدولي يؤدي إلى اختلاس "أموال المناخ"، حيث تُفقد مليارات الدولارات المخصصة للمشاريع

الخاتمة

يتضح من خلال ما سبق أن التعاون الدولي في مكافحة الفساد لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة ملحّة تمليها الطبيعة العالمية للظاهرة وتشابك شبكات الفساد العابرة للحدود، فقد أثبتت التجارب الإقليمية والدولية أنّ نجاح أي دولة في مواجهة الفساد يرتبط بقدرتها على الانخراط في منظومة دولية تعتمد على تبادل المعلومات، والمساعدة القانونية، وتنسيق الجهود القضائية والأمنية، وتنسيق جهود المنظمات الاقليمية، كما أن الاتفاقيات الدولية الكبرى وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، أرست أسساً قانونية متينة يمكن البناء عليها لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة الشأن العام. غير أنّ التعاون الدولي ما يزال يواجه تحديات متعددة، تشمل الفجوات القانونية، وضعف القدرات الفنية لدى العديد من الدول النامية، إضافة إلى تأثير العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتكافئة، ولذا فإن مستقبل التعاون الدولي يتطلب جهوداً مضاعفة من أجل بناء منظومات مؤسسية رقمية متقدمة، وتعزيز الإرادة السياسية، وتطوير بنى الحوكمة العالمية، بما يضمن انتقال الجهود من مستوى رد الفعل إلى مستوى التخطيط الاستباقي، كما إن بناء نظام دولي فعّال لمكافحة الفساد هو أساس لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الدولي وترسيخ ثقافة النزاهة في المجتمعات كافة.

الاستنتاجات :

1. التعاون الدولي مفهوم متطور ومرن: إذ لم يعد يقتصر على التنسيق العام بين الدول، بل بات يشمل آليات قانونية وقضائية وأمنية متقدمة، فرضتها الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي.

2. المنظمات الإقليمية لعبت دوراً حاسماً في بناء أطر مكافحة الفساد: حيث أسهمت الاتفاقيات الأمريكية والأوروبية والإفريقية والعربية في وضع قواعد مشتركة تتيح التجريم والوقاية واسترداد الأصول.

3. الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب وضع تعريف جامع لها: وهذا ما يفسر تعدد التعريفات الدولية واختلاف المقاربات بين المؤسسات والمنظمات في تحديد مفهومه وأشكاله.

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد شكّلت الإطار العالمي الأكثر شمولاً: إذ لا تقتصر على التجريم والملاحقة، بل تمتد إلى تعزيز النزاهة والشفافية، وتحسين أنظمة الإدارة العامة، والتعاون الدولي.

5. التحديات التي تواجه التعاون الدولي ما تزال كبيرة: وتشمل التباينات القانونية، وضعف القدرات المؤسسية، وتأثير الأوضاع السياسية والعلاقات الدولية، إضافة إلى عدم الاستقرار في بعض الدول.

6. مستقبل التعاون الدولي مرهون بتطوير آليات رقمية ومؤسسية جديدة: تعتمد على التحليل الاستخباراتي المالي، والحوكمة الإلكترونية، وتنسيق الجهود بين الدول والمنظمات، لضمان بناء استراتيجية عالمية أكثر تماسكاً وفعالية في مكافحة الفساد.

التوصيات:

1. **تعزيز إلزامية الاتفاقيات الدولية**: يُوصى بتطوير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال إدخال آليات أكثر إلزامًا، مثل ربط الالتزام بها بمزايا قانونية أو اقتصادية دولية، لضمان التطبيق الفعلي وليس الشكلي.
2. **تطوير آليات تبادل المعلومات بين الدول**: ضرورة إنشاء منصات رقمية دولية آمنة لتبادل المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، بما يسرّع إجراءات التحقيق ويحد من إفلات الفاسدين من العدالة.
3. **تبسيط إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة**: توحيد النماذج والإجراءات الخاصة بطلبات المساعدة القانونية وتسليم المتهمين، لتقليل التعقيد البيروقراطي والتأخير الزمني.
4. **تعزيز التعاون في مجال استرداد الأصول**: دعم الدول النامية فنيًا وقانونيًا من خلال برامج دولية متخصصة تساعدها على تتبع الأموال المنهوبة واستردادها، مع تبسيط الشروط القانونية ذات الصلة.
5. **تفعيل الدور الرقابي للمنظمات الدولية والإقليمية**: منح المنظمات الدولية صلاحيات أوسع لمتابعة التزام الدول بتطبيق الاتفاقيات، ونشر تقارير دورية علنية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

الهوامش :

[1]() أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، *لسان العرب*"،(القاهرة: دار المعارف، 1985)، ص421.

[2]() الراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*"، الطبعة الثالثة، (بيروت : دار المعرفة، 2001)،ص636 .

[3]() محمد بن أحمد القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن*"، ج 1،(بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص283 .

([4]) Fijnaut, C.,and Huberts, L. Corruption, Integrity and Law Enforcement :An Introduction Corruption, Integrity and Law Enforcement. Fijnaut C.; Huberts L., (Eds.) Den Haag: Kluwer Law International. (2002).

([5]) World Bank, "World development report", (Washington :Oxford university press, DC,1979) , p102.

([6]) IMF Corruption Around the Washington IMF Working Paper, 1998, p8.

[7]() مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، القاهرة، 29 نيسان إلى 8 ايار سنة 1995 ، ورقة أعدتها الأمانة العامة بشأن الإجراءات الأولية لمحاربة الفساد وثيقة رقم Conf/A169 / 14 .

[8]() جيليان دل، ماري تيراكول،" *استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز جهود مناهضته*"، برلين،2014 ، ص 8 .

[9]() عميد عاصم ، رانية بلقاسم المازني،" *الآليات الدولية لمكافحة الفساد: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنموذجاً* "، (الدوحة: دار نشر جامعة لوسيل، 2023)، ص 37 .

[10] اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، متاح على الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html ، تاريخ الاطلاع 2026/1/13.

[11]() موري سفيان: آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2018 ، ص17 – 18.

[12]() إيمان بوقصة ،" اليات التعاون الدولي لمكافحة الفساد"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية* ،جامعة العربي– تبسي– تبسة ، العدد4،(2019)،ص153.

[13]() الدليل الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، "تسليم واسترداد الجرمين والأشياء– المساعدة القضائية" ،(2021)، ص8.

[14] (BBC) عربي، فضيحة الفيفا: المحققون الأمريكيون يتهمون مسؤولي الاتحاد بإفساد كرة القدم، (28/ايار/2015)، متاح على الرابط: **https://www.bbc.com/arabic/sports/2015/05/150527_fifa_corruption_football** ، تأريخ الاطلاع 2026/1/11.

(15) صحيفة القدس العربي، إيرباص تعلن عن خسائر صافية بقيمة 1,36 مليار يورو لعام 2019، (13/فبراير/ 2020)، متاح على الرابط: https://www.alquds.co.uk/AA7/ ، تأريخ الاطلاع 2026/1/10.

[16]() عبد القادر سبخاوي، بلال بن علي،" الآليات الدولية لمكافحة جرائم الفساد"، (رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021،ص 54.

[17]() رائد ربيع فاضل ، دورة السياسات العامة بين متطلبات نظام النزاهة الوطني ومقتضيات اهداف التنمية المستدامة، اطروحة دكتواه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2025، ص318.

[18]() محمود رمزي،" الأزمة المالية والفساد العالمي"،(مصر، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009) ، ص183– 188.

[19]() جمال عبدالناصر مانع،" التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الإقليمية والمتخصصة"، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص400.

[20]() ينظر: منظمة صندوق النقد الدولي: الحوكمة ومكافحة الفساد، متاح على ال ا ربط الإلكتروني التالي: https://www.transparency.org/en/national-integrity-system-assessment

[21]() الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية: https: www.transparencycdn.org .

[22]() فايزة هوام، حيدرة سعدي،" آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد"، *مجلة التواصل*، جامعة العربي التبسي – الجزائر، المجلد 8 ،العدد 1، ،(2022)، ص180.

[23]() كريم معروف، مصدر سبق ذكره، ص44.

[24]() كريم معروف، مصدر سبق ذكره، ص44-45.

[25]() كمال بن الوريث، "تعاون المنظمات الدولية مع المحكمة الجنائية الدولية"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية*، المجلد 57، العدد1،(2020): ص 327

[26]() بوسعدية رؤوف، التغيرات الطارئة على العلاقات الدبلوماسية، دراسة على سوء اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، المجلد 6 ، العدد 1، جامعة بسكرة الجزائر، 2022، ص 574-575.

[27]() السعيد فكرون، معوقات التنمية بالمجتمعات النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38 ، جامعة بسكرة الجزائر،(2012) ، ص61.

[28]() بلعيمش فاطيمة، مصدر سبق ذكره، ص 62-63.

[29]() نسيمة عطار، مصدر سبق ذكره، ص 48.

[30]() شيخ بن مغنية خيرة، مصدر سبق ذكره، ص14.

[31]() جيليان دل، ماري تيراكول، مصدر سبق ذكره، ص 8 .

[32]() عميد عاصم ، مصدر سبق ذكره، ص 37 .

[33]() موري سفيان، مصدر سبق ذكره، ص17.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1985)، *لسان العرب*، ط1، دار المعارف، القاهرة.
2. الأصفهاني، الراغب، (2001)، *المفردات في غريب القرآن*، ط3، دار المعرفة، بيروت.
3. رمزي، محمود، (2009)، *الأزمة المالية والفساد العالمي*، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
4. عاصم، عميد والمازني، رانية بلقاسم، (2023)، *الآليات الدولية لمكافحة الفساد: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنموذجًا*، ط1، جامعة لوسيل، الدوحة.
5. القرطبي، محمد بن أحمد، (2006)، *الجامع لأحكام القرآن*، ج1، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
6. مانع، جمال عبد الناصر، (2008)، *التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الإقليمية والمتخصصة*، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

ثانياً: البحوث

1. بن الوريث، كمال، (2020)، "تعاون المنظمات الدولية مع المحكمة الجنائية الدولية"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية*، المجلد 57، العدد 1.
2. بوسعدية، رؤوف، (2022)، "التغيرات الطارئة على العلاقات الدبلوماسية: دراسة على ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، جامعة بسكرة، المجلد 6، العدد 1.
3. بوقصة، إيمان، (2019)، "آليات التعاون الدولي لمكافحة الفساد"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة العربي التبسي، المجلد 16، العدد 4.
4. فكرون، السعيد، (2012)، "معوقات التنمية بالمجتمعات النامية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة بسكرة، المجلد 23، العدد 2.
5. هوام، فايزة وسعدي، حيدرة، (2022)، "آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد"، *مجلة التواصل*، جامعة العربي التبسي، المجلد 28، العدد 1.

ثالثاً: الأطاريح والرسائل

1. سبخاوي، عبد القادر وبن علي، بلال، (2021)، *الآليات الدولية لمكافحة جرائم الفساد*، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
2. موري، سفيان، (2018)، *آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي*، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، الجزائر.

رابعاً: التشريعات والاتفاقيات الدولية(مرتبة زمنياً من الأقدم إلى الأحدث)

1. الأمم المتحدة، (1995)، ورقة الأمانة العامة بشأن الإجراءات الأولية لمحاربة الفساد، مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، القاهرة، وثيقة رقم.(Conf/A/169/14)
2. الأمم المتحدة، (2003)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
3. وزارة العدل (الإمارات العربية المتحدة)، (2021)، قرار وزير العدل: الدليل الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

خامساً: المصادر الأجنبية

1. Fijnaut, C., & Huberts, L., (2002), *Corruption, Integrity and Law Enforcement: An Introduction*, Kluwer Law International, Den Haag.
2. International Monetary Fund (IMF), (1998), *Corruption Around the World*, IMF Working Paper.
3. World Bank, (1979), *World Development Report*, Oxford University Press, Washington DC.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. بي بي سي (BBC) عربي، (2015)، "فضيحة الفيفا: المحققون الأمريكيون يتهمون مسؤولي الاتحاد بإفساد كرة القدم"، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/sports/2015/05/150527_fifa_corruption_football، تاريخ الاطلاع 2026/1/11.
2. صحيفة القدس العربي، (2020)، "إيرباص تعلن عن خسائر صافية بقيمة 1,36 مليار يورو لعام 2019"، متاح على الرابط https://www.alquds.co.uk/AA7/ :، تاريخ الاطلاع 2026/1/10.
3. صندوق النقد الدولي، (د.ت)، "الحوكمة ومكافحة الفساد"، متاح على الرابط: https://www.transparency.org/en/national-integrity-system-assessment
4. منظمة الشفافية الدولية، (2025)، "مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2024: يلعب الفساد دوراً مدمراً في أزمة المناخ"، متاح على الرابط: https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis، تاريخ الاطلاع 2026/1/12.

References

First: Books

1. Al-Isfahani, Al-Raghib, (2001), *Vocabulary in the Strange Words of the Quran*, 3rd ed., Dar Al-Ma'rifah, Beirut.
2. Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmed, (2006), *The Compendium of Quranic Rulings*, Vol. 1, 1st ed., Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
3. Assem, Amid & Al-Mazni, Rania Belkacem, (2023), *International Mechanisms for Combating Corruption: The United Nations Convention against Corruption as a Model*, 1st ed., Lusail University, Doha.
4. Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad, (1985), *Lisan Al-Arab*, 1st ed., Dar Al-Maarif, Cairo.
5. Manea, Jamal Abdel Nasser, (2008), *International Organization: General Theory and Regional and Specialized Organizations*, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria.
6. Ramzi, Mahmoud, (2009), *The Financial Crisis and Global Corruption*, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria.

Second: Researches & Articles

1. Ben Wareeth, Kamal, (2020), "Cooperation of International Organizations with the International Criminal Court", *Algerian Journal of Legal, Political and Economic Sciences*, Vol. 57, No. 1.
2. Bougassa, Imane, (2019), "Mechanisms of International Cooperation to Combat Corruption", *Journal of Arts and Social Sciences*, Larbi Tebessi University, Vol. 16, No. 4.
3. Boussadia, Raouf, (2022), "Emergency Changes in Diplomatic Relations: A Study in Light of the 1961 Vienna Convention on Diplomatic Relations", *Al-Naqid Journal for Political Studies*, University of Biskra, Vol. 6, No. 1.

4. Fakroun, Al-Saeed, (2012), "Development Obstacles in Developing Societies", *Journal of Human Sciences*, University of Biskra, Vol. 23, No. 2.

5. Hawam, Faiza & Saadi, Haidera, (2022), "Mechanisms of International Cooperation in Combating Corruption Crimes", *Al-Tawasul Journal*, Larbi Tebessi University, Vol. 28, No. 1.

Third: Theses & Dissertations

1. Mouri, Sofiane, (2018), *Mechanisms for Combating International Economic Corruption*, Doctoral Dissertation, Mouloud Mammeri University, Algeria.

2. Sabkhawi, Abdelkader & Ben Ali, Bilal, (2021), *International Mechanisms for Combating Corruption Crimes*, Master's Thesis, University of Ziane Achour, Djelfa, Algeria.

Fourth: Legislation & International Documents

1. Ministry of Justice (UAE), (2021), *Minister of Justice Decision: Guidelines for International Judicial Cooperation in Criminal Matters*.

2. United Nations, (1995), *Secretariat Paper on Preliminary Measures to Combat Corruption*, Ninth UN Congress on the Prevention of Crime, Cairo, Doc. No. (Conf/A/169/14).

3. United Nations, (2003), *United Nations Convention against Corruption*, United Nations Office on Drugs and Crime.

Fifth: Foreign Sources

1. Fijnaut, C., & Huberts, L., (2002), *Corruption, Integrity and Law Enforcement: An Introduction*, Kluwer Law International, Den Haag.

2. International Monetary Fund (IMF), (1998), *Corruption Around the World*, IMF Working Paper.

3. World Bank, (1979), *World Development Report*, Oxford University Press, Washington DC.

Sixth: Websites

1. Al-Quds Al-Arabi Newspaper, (2020), "Airbus Announces Net Losses of 1.36 Billion Euros for 2019", Available at: https://www.alquds.co.uk/AA7/
2. BBC Arabic, (2015), "FIFA Scandal: US Investigators Accuse Officials of Corrupting Football", Available at: https://www.bbc.com/arabic/sports/2015/05/150527_fifa_corruption_football
3. International Monetary Fund, (n.d.), "Governance and Anti-Corruption", Available at: https://www.transparency.org/en/national-integrity-system-assessment
4. Transparency International, (2025), "Corruption Perceptions Index (CPI) 2024: Corruption Plays a Devastating Role in the Climate Crisis", Available at: https://www.transparency.org/ar/press/2024-corruption-perceptions-index-corruption-playing-devastating-role-climate-crisis